

المراقبة، تدبير المنازعات والتحصيل



- يقظة مستمرة للحد من الغش التجاري
- تعبئة يومية من أجل حماية المواطنين والمستهلكين
- توازن أمثل بين التسوية الودية والتحصيل الجبري للديون

يقظة مستمرة للحد من الغش التجاري

الإنقائية في المراقبة

في إطار استراتيجيتها لمحاربة الغش التجاري، اعتمدت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مجموعة من التدابير الهادفة من جهة، إلى استباق عمليات الغش وتحسين المراقبة الوقائية وردع جميع عمليات وممارسات الغش، ومن جهة أخرى، التزود بالوسائل والآليات الضرورية لتحسين جودة نظام تحليل المخاطر وذلك باللجوء إلى التقنيات المتطورة في البحث التوقعي. هذه الحلول، التي ستساعد على معالجة البيانات القديمة ذات المعطيات الكثيرة، ستتمكن من إعطاء تنبيهات متعلقة بالممارسات غير القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال سنة 2015 تحديد متوسط

محاربة الغش في التصريح بالقيمة

دعماً منها للنشاط الإقتصادي، وخاصة في ميدان محاربة المنافسة غير المشروعة، واصلت إدارة الجمارك العمل على مراقبة القيمة وذلك من خلال تطوير وتقاسم مؤشرات تقييم القيمة في إطار مقاربتها الاستباقية.

لأجل هذا، وفي إطار سياسة الشراكة مع القطاع الخاص، قامت إدارة الجمارك سنة 2015 بمعالجة أكثر من 1600 مؤشر، يشمل أكثر من 15 قطاعاً، وذلك بالتعاون مع

محاربة السلع المقلدة

من أجل توجيه المراقبة نحو السلع القابلة للتزييف، تم إدراج ومعالجة طلبات هذه المنتجات عبر نظام الإنقائية الأوتوماتيكية. بالإضافة إلى ذلك، عرف عدد الطلبات المتعلقة بحماية العلامات التجارية هذه السنة زيادة ملحوظة تقدر بـ 524 طلب.

وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى إجراءات وتدابير الإيقاف التي وصل عددها إلى 278 إجراء.

وقد خصت هذه التدابير عدة مجالات، كما شملت علامات تجارية وطنية ودولية. وتقدر السلع التي تم إيقافها بأكثر



معدل الفحص المادي للتصاريح في 19,4% بالنسبة للواردات و14,9% بالنسبة للصادرات. مقارنة مع سنة 2014، عرفت هذه المعدلات زيادة طفيفة بفعل اعتماد مخاطر جديدة.

الجمعيات المهنية للقطاعات الرئيسية عن طريق التشاور وتبادل المعلومات.

مكنت هذه التدابير من مراجعة 8,1 مليار درهم من القيم المصرح بها، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 5,86% مقارنة مع سنة 2014، حيث تم استخلاص 2 251,06 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.

من 1,2 مليون منتج مقلد بقيمة إجمالية تبلغ 140 مليون درهم مقابل 105,6 مليون درهم سنة 2014، أي بزيادة تقدر بـ 32,6%.

140 مليون درهم

القيمة الإجمالية للسلع
المقلدة سنة 2014

المراقبة القبلية

واضحة في الرسوم والمكوس قدرت ب 6,25 مليار درهم. أما في مجال نظام الصرف فقد تم تحصيل 89 مليون درهم.

وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بفضل عمليات التفتيش الدقيق في صحة تصاريح الفاعلين، وفي بعض الحالات بفضل المساعدة الإدارية المتبادلة مع الجمارك الأجنبية الشريكة.

إعتمدت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2016 مخططا وطنيا يرتكز على رؤية قطاعية تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية لاستهداف المقاولات الواجب إخضاعها للمراقبة.

وهكذا، فقد تم القيام بأكثر من 205 عملية تفتيش، خضعت خلالها المقاولات المعنية لعمليات للمراقبة نتج عنها زيادة

تعبئة يومية من أجل حماية المواطنين والمستهلكين

تعزيز المراقبة الأمنية

تشارك إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بطريقة حيوية في تنفيذ خطة العمل الاستعجالي للأمن المسماة «حذر» وذلك منذ إحداثها.

لهذه الغاية تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تأطير عمل المصالح الميدانية وذلك عبر تقوية المراقبة الأمنية على مستوى النقط الحدودية وأيضا داخل التراب الوطني (سواء تعلق الأمر بالطرق أو الطرق السيارة...) كإجراء أول. أما الإجراء الثاني فيتمثل في تبادل المعلومات مع السلطات الأمنية الوطنية والدولية. وشمل هذا التعاون أيضا محاربة المخدرات وتهريب السجائر والحد من الجريمة المنظمة والتهديدات الإرهابية.

وفي هذا الصدد، أحبطت يقظة رجال الجمارك عدة محاولات لاستيراد مواد وبضائع من شأنها أن تهدد أمن وسلامة الوطن (السيوف، الأسلحة، الدخائر، الأقنعة، الهروات وأجهزة الطائرات بدون طيار...).

وفي نفس الاتجاه، ونظرا للدور الفعال الذي تقوم به إدارة الجمارك في مجال مكافحة تبيض الأموال، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات التنظيمية في هذا الإطار، أسفرت عن تسجيل 5540 تصريح للعملة الصعبة عبر مختلف النقط الحدودية مقابل 4700 تصريح خلال سنة 2014، أي بزيادة 18% ومبلغ إجمالي يقدر بـ 1.15 مليار درهم.



المراقبة، تدبير المنازعات والتحصيل

مكافحة التهريب والاتجار في المخدرات



من أجل تعزيز مكافحة التهريب عبر الطرق السيارة تم تعديل مدونة الجمارك بموجب قانون المالية لسنة 2015، الذي ساهم في توضيح اختصاصات هذه الإدارة في هذا المجال من المراقبة.

وقد تم تجسيد هذا الإجراء الجديد عبر مرحلتين :

- الأولى والتي تعد مرحلة ملاحظة، تمت طيلة شهر مارس 2015، الهدف منها تعود مختلف أعوان الفيالق على هذا النوع من المراقبة من أجل القيام بها على أحسن وجه؛

- أما الثانية فبدأت في منتصف شهر أبريل 2015، وركزت على نصب نقاط المراقبة على مستوى مداخل ومخارج الطرق السيارة بالمملكة.

وقد ساهمت هذه التدخلات من تحقيق الأهداف المتوخاة منها والمتمثلة في زعزعة محاور التهريب عبر هذه الطرق السيارة.

وإجمالاً، فقد أدى نشاط مكافحة التهريب إلى حجز سلع تبلغ قيمتها أكثر من مليار درهم مقابل 552,2 مليون درهم سنة 2014.

%95+

من قيمة البضائع
المحجوزة مقارنة مع سنة 2014

مكافحة الاتجار في المخدرات

واصلت إدارة الجمارك جهودها في مجال مكافحة تهريب السجائر حيث قامت خلال شهر مارس 2015 بشراكة مع الفاعلين بالقطاع بدراسة ميدانية من أجل تتبع معدل انتشار هذه الظاهرة على مستوى السوق الوطني. حددت نتائج هذه الدراسة معدل انتشار يقدر ب 14,02%.

موازية مع ذلك، قامت المصالح الجمركية خلال سنة 2015 بحجز ما مجموعه 20 مليون وحدة مقابل 25,4 مليون وحدة سنة 2014.

وبفضل تضافر جهود المصالح الميدانية في مجال مكافحة تهريب المخدرات، تمكنت هذه الأخيرة من ضبط كمية إجمالية من المخدرات تقدر ب 59 طن مقابل 37,8 طن سنة 2014.



توازن أمثل بين التسوية الودية والتحصيل الجبري للديون

التسوية الودية

حرصا منها على ضمان مصلحة المالية العمومية، واصلت إدارة الجمارك سياستها الرامية إلى ترجيح معالجة المنازعات عن طريق التسوية الودية، حيث سجل سنة 2015 معدل 76% بزيادة 3 نقاط مقارنة مع سنة 2014.

وعلاوة على ذلك، سجل التحصيل الودي للغرامات زيادة بنسبة 9% منتقلة بذلك من 298,9 مليون درهم إلى 325,7 مليون درهم، وذلك على الرغم من التراجع ب 5 نقاط الذي عرفه عدد قضايا المنازعات مقارنة مع سنة 2014.

سجلت هذه النتائج الإيجابية بفضل إحداث جدول المصالحة والذي تم تكييفه وفقا للتعديلات التي تم إجراؤها على مدونة الجمارك خلال السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالتدابير الجزرية، بالإضافة إلى توسيع نطاق صلاحيات المسؤولين الجهويين والمركزيين في هذا المجال مما ساهم في تفعيل التسوية الودية على الصعيدين الجهوي والمحلي.

التنفيذ القضائي والتحصيل

لقد أسفرت المجهودات المبذولة في هذا الإطار عن تصفية مبلغ يفوق 188 مليون درهم من الديون العالقة والمحددة إلى أواخر سنة 2014 في 3,4 مليار درهم، وذلك عن طريق التصفيات التلقائية والتكميلية، موزعة على النحو التالي :

- 80,3 مليون درهم برسم الأداء ؛

- 108 مليون درهم في إطار الإلغاء والتخفيضات.

76%

تسوية

من قضايا المنازعات
عن طريق الصلح
